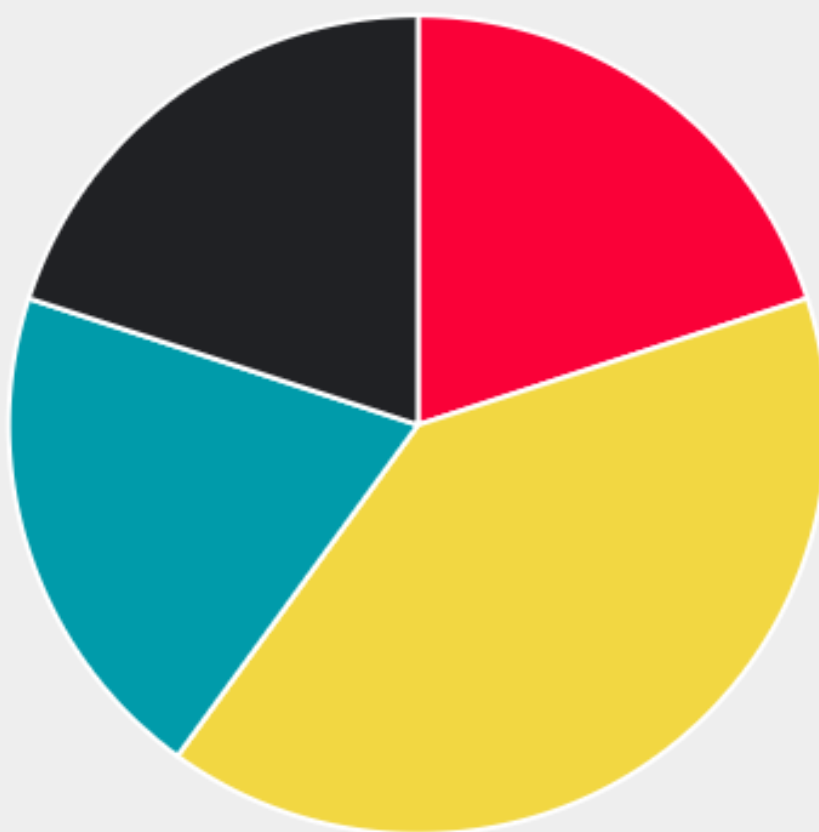


وُشْر

# أخبـار مصر





سد النهضة 20.0%

مصر 40.0%

إثيوبيا 20.0%

تعويم الجنيه 20.0%

## شاكر يفتتح المبنى الإداري لهيئة المحطات النووية بالضبعة

( اقتصادي . مصراوي )

استقبل الدكتور أمجد الوكيل رئيس مجلس إدارة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء اليوم الثلاثاء، بموقع المحطة النووية بالضبعة الدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة و أليكسى ليخاتشوف المدير العام للمؤسسة الحكومية الروسية للطاقة الذرية "روساتوم"، وذلك على رأس زيارة مشتركة عالية المستوى للمحطة النووية بالضبعة.

وتأتي الزيارة في ضوء تقدم الأعمال بمشروع المحطة النووية بالضبعة ذلك المشروع القومي العملاق الذي يلقي بالغ الاهتمام من كلا القيادة السياسية في جمهورية مصر العربية ودولة روسيا الاتحادية.

وقام الدكتور أمجد الوكيل رئيس الهيئة بإصطحاب وزير الكهرباء والمدير العام للمؤسسة الحكومية الروسية للطاقة الذرية "روساتوم" لجولة ميدانية بموقع المحطة النووية بالضبعة لتفقد الأعمال الجارية.

وخلال هذه الجولة تفقد الزائرين الميناء البحري التخصصي بموقع المحطة النووية بالضبعة والأعمال الإنشائية بالوحدات النووية الأولى والثانية والثالثة بالمحطة النووية بالضبعة وكذا الأعمال التمهيديّة والتحضيرية للوحدة الرابعة تمهيداً للصبة الخرسانية الأولى.

وقام وزير الكهرباء والمدير العام للمؤسسة الحكومية الروسية للطاقة الذرية "روساتوم" بافتتاح المبنى الإداري لهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء بموقع المحطة النووية بالضبعة.

## مصدر بـ"النقل": عرض من مجموعة "بن عمير" الإماراتية لإدارة الخط الرابع لمترو الأنفاق

( اقتصادي . المنصة )

قدمت مجموعة بن عمير القابضة للنقل والمواصلات العامة الإماراتية، عرضاً لوزارة النقل لإدارة وتشغيل الخط الرابع لمترو الأنفاق المعروف بـ"مترو الهرم"، وفقاً لمصدر مسؤول بالوزارة.

وقال المصدر بمجلس إدارة الهيئة القومية للأنفاق، لموقع المنصة، إن الوزارة كانت خطت خلال الشهر الماضي لإسناد المشروع للشركة المصرية لإدارة وتشغيل الخطين الأول والثاني للمترو، وقررت إعادة هيكلتها وزيادة رأس مالها، وعدد موظفيها، وتطبيق بعض أنظمة الحوكمة لتطوير الأداء بالشركة، مستدركاً "لكن دخول الشركة الإماراتية بعرض لتشغيل خط المترو الرابع، والمشاركة في الاستثمارات المطلوبة للمشروع، فضلاً عن استثماراتها بقطاع الموانئ، دفع الوزارة لإعادة تقييم هذا الملف".

وكان وزير النقل اللواء كامل الوزير، أعلن، خلال لقائه على فضائية صدى البلد مايو الماضي، أنه يجري تأهيل الشركة المصرية لإدارة الخط الرابع للمترو مع إحدى الشركات الأجنبية.

وشهدت الشهور الماضية، إبرام صفقات عدّة في مجال الموانئ المصرية، من بينها تولي مجموعة مواني أبوظبي الإماراتية إدارة وتشغيل ميناء سفاجا البحري لفترة 30 عامًا، فضلًا عن توقيع المجموعة اتفاقية تشغيل محطتي مناولة للأسمنت في مينائي العريش وشرق بورسعيد.

وأشار المصدر إلى أن الوزارة لم تحسم بشكل نهائي إسناد ملف الإدارة لأي من الشركتين (المصرية والإماراتية)، خاصة وأن الأعمال الإنشائية في الخط لم تنته بعد، لكنه أوضح أن الهيئة القومية للأنفاق، أصبحت هي المالك الأكبر لشركة المترو، التي كانت تتبع هيئة سكك حديد مصر، بعد شرائها 51% من الأسهم في مارس/آذار 2022، بقيمة 264 مليون جنيه، في إطار تعديل قانون الهيئة وتحويلها إلى جهة اقتصادية يمكنها تأسيس شركات، والمساهمة في أخرى لإدارة مشروعات الجر الكهربائي الحالية أو المستقبلية.

ولفت المصدر، إلى أن الوزارة لا بد وأن تتفق مع الجانب الياباني ممثلًا في الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جاিকা" لأنها ممول رئيسي في المشروع، إذ وفرت قرضًا قيمته تتجاوز 1.2 مليار دولار لصالح تغطية الشق الأجنبي من الأعمال.

## رسميا.. الأهلي يضم إمام عاشور إلى صفوفه

( رياضة . روسيا اليوم )

أعلن نادي الأهلي المصري لكرة القدم، اليوم الثلاثاء، عن انضمام إمام عاشور لاعب ميتلاند الدنماركي إلى صفوف "المارد الأحمر".

وقال نادي الأهلي، في بيان رسمي له، أن مدة العقد الذي وقع عليه إمام عاشور تبلغ 5 سنوات.

وأفاد البيان بأن الساعات القليلة الماضية شهدت إنهاء جميع التفاصيل الإدارية والمالية الخاصة بعودة اللاعب إلى الدوري المصري الممتاز لكرة القدم. وكان إمام عاشور (25 عاما) قد لعب في صفوف نادي الزمالك، الغريم التقليدي للأهلي، قبل انتقاله إلى الدوري الدنماركي خلال الميركاتو الشتوي الماضي، في صفقة بلغت 2.6 مليون دولار.

## مدبولي يوجه باستغلال المباني الحكومية التي تم إخلؤها في زيادة الغرف الفندقية

( اقتصادي . المال )

عقد الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، اليوم؛ اجتماعاً لبحث صياغة رؤية مستقبلية للنهوض بقطاع السياحة، وطرح تصورات زيادة الغرف الفندقية، بالتعاون مع مجموعة من



المستثمرين السياحيين من القطاع الخاص؛ وذلك بحضور أحمد عيسى، وزير السياحة والآثار، وأحمد الوصيف، رئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية، وعدد من المستثمرين السياحيين.

وقال رئيس الوزراء: إن هدف عقد هذا الاجتماع هو بحث صياغة رؤية مستقبلية لقطاع السياحة، في ظل حرص الحكومة على الاستماع إلى رؤى ومقترحات المستثمرين في هذا القطاع الحيوي، بهدف إحداث نقلة نوعية به.

وأضاف مدبولي: قطعنا شوطاً كبيراً مع وزارة الطيران؛ بهدف توفير أكبر عدد ممكن من الطائرات منخفضة التكاليف؛ لتحقيق المستهدفات المرجوة بشأن زيادة أعداد السائحين الوافدين، وكان هذا مطلباً متكرراً من المستثمرين السياحيين.

وتابع: نعمل حالياً على زيادة عدد الغرف الفندقية، بما يسهم في تحقيق مُستهدفات الدولة بالوصول إلى عدد 30 مليون سائح، وهو ما يعني زيادة في أعداد الغرف الفندقية بأعداد تتراوح بين 40 ألف غرفة إلى 50 ألف غرفة فندقية خلال العام، وعلى مدار 5 سنوات، مُتسائلاً: هل قطاع السياحة قادر على توفير هذا العدد من الغرف الفندقية، وهل لدينا قدرات تنفيذية بصرف النظر عن التيسيرات المطلوبة، التي ستوفرها الدولة؟.

وخلال الاجتماع، شرح رئيس الوزراء، أحد الأهداف المهمة، لشبكة القطارات السريعة، وهو دعم السياحة، سواء الخط الأول الذي يربط بين العين السخنة ومطروح مروراً بالعلمين الجديدة، أو الخط الثاني الذي يصل بين القاهرة وأسوان وأبو سمبل أو الخط الثالث الذي يربط محافظة قنا بمدينتي الغردقة وسفاجا.

وأضاف: لدينا عدد من الأفكار لزيادة عدد الغرف الفندقية، أولها، استغلال المباني الحكومية التي تم إخلاؤها بعد الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة، وتحويلها إلى فنادق، خاصة مباني الوزارات، ضارِباً المثل بمنطقة مربع الوزارات في وسط البلد، التي يمكن تحويلها إلى فنادق مثلما يحدث حالياً في مقر مُجمع التحرير.

وأضاف الدكتور مصطفى مدبولي أن الفكرة الثانية تتمثل في استعداد الدولة للدخول في شراكة مع المستثمرين السياحيين، من خلال الاتفاق على أن تتولى الدولة بناء الفنادق على أراضي الدولة، فيما يتولى المستثمرون الإدارة والتسويق بالكامل، مشيراً إلى أن البناء سيتم وفقاً للتصميمات التي يتقدم بها المستثمرون، وسيكون هناك استعداد لنقل الملكية للمستثمرين لمن يرغب في ذلك لاحقاً، وفق اتفاق مُسبق.

وتابع رئيس الوزراء: الفكرة الثالثة تتمثل في استعداد الدولة حالياً للاستثمار السياحي في منطقة البحر الأحمر، إذ تمتلك مصر عدداً من الجزر المتميزة هناك، مؤكداً سعي الدولة لاستغلال هذه الجزر سياحياً بالشكل الأمثل، بالتعاون مع المستثمرين السياحيين.

وأشار مدبولي إلى أن هذه الأفكار هدفها توفير أكبر عدد من الغرف الفندقية، في أقل وقت ممكن، لتساهم إلى جانب ما تم الإشارة إليها سلفاً من طرق تقليدية والتي تشمل حصول المستثمرين على الأراضي، وبناء الفنادق عليها.

ونوّه رئيس الوزراء خلال الاجتماع إلى المبادرة الخاصة بدعم القطاعات الإنتاجية، والتي تم ضم قطاع السياحة إليها، وتخصيص 10 مليارات جنيه لدعم هذا القطاع الحيوي، وذلك بالنظر لدوره في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على النمو وتحقيق مستهدفاته.

وخلال الاجتماع، أشار رئيس الوزراء إلى أن لدينا نحو 7 كيلو مترات مخصصة للاستثمار الفندقي بمدينة العلمين الجديدة، مؤكداً أن الدولة تعمل على سرعة تنمية هذه المساحة المتميزة، ومتابعة جهود تعظيم الاستفادة منها.

## أسباب الارتفاع غير المسبوق لأسعار البصل

( اقتصادي . المنصة )

اختلف مصدران حول أسباب ارتفاع أسعار البصل، ووصولها لمستويات غير مسبوقة بلغت 20 و25 جنيهًا للكيلو، مقابل 3 جنيهات العام الماضي، فبينما أشار رئيس شعبة الخضروات والفاكهة باتحاد الغرف التجارية حاتم النجيب، إلى زيادة نسبة الصادرات، وتراجع المساحة المزروعة كسبب للأزمة، أرجع مصدر رسمي في وزارة الزراعة معني بملف الصادرات، ارتفاع الأسعار إلى اتجاه مزارعين وتجار لتخزين كميات من البصل، للاستفادة من فرق الأسعار.

وطبقًا لإحصائيات وزارة الزراعة في عام 2021، فإن المساحة المنزرعة من محصول البصل في مصر تتراوح ما بين 200 إلى 220 ألف فدان، ويقدر إنتاجها بنحو 2.8 إلى 3 ملايين طن سنويًا، ويمثل ما يتم تصديره نسبة 12 إلى 15% من إجمالي الإنتاج، والباقي للاستهلاك المحلي، بحسب حديث المصدر الرسمي للمنصة.

لكن رئيس شعبة الخضراوات قال للمنصة إن عددًا كبيرًا من مزارعي البصل عزفوا عن زراعته جزاء الخسائر التي تعرضوا لها العام الماضي، بسبب تدني الأسعار وضعف الشراء، ما أثر على أسعار البصل المحلية وجعله حملًا ثقيلًا على عاتق المواطنين.

وسبق وتكبد مزارعو البصل خسائر كبيرة من زراعته الموسم الماضي، وصلت لنحو 10 آلاف جنيه للفدان الواحد، حيث تدنى سعر الكيلو في الحقل إلى جنيه واحد، مما جعل البعض يقلص مساحات زراعته، فيما امتنع البعض الآخر عن زراعته، بحسب بيان سابق لنقابة الفلاحين.

وأضاف رئيس شعبة الخضروات، أن تراجع المساحة المنزرعة، تزامن مع توقف العديد من الأسواق المصدرة للبصل حول العالم نتيجة الوضع العالمي المتأزم، ما جعل مصر بديلًا آمنًا وجيدًا لتعويض حاجة بعض الدول منه.

واعتمدت الوزارة نحو 775 ألف طن للتصدير هذا العام، بزيادة نحو 200 ألف طن عن العام الماضي، الذي بلغ 578 ألف طن، بحسب المصدر في وزارة الزراعة، الذي تمسك رغم ذلك بأنه لا صلة بين زيادة التصدير وبين ارتفاع الأسعار محليًا.

وأضاف المصدر المعني بملف الصادرات، أن القوانين المنظمة للعمليات التصديرية تنص على تصدير محصول البصل من ناتج الزراعات المكودة فقط، أي المزارع المشتركة في منظومة التكويد، وهي آلية تتيح تتبع الشحنات من الزراعة حتى التصدير، مؤكدًا أنه لا يُسمح بتصدير أي كميات من البصل لم يتم اعتماد المزارع المنتجة لها.

وبلغ حجم صادرات البصل من يناير/كانون الثاني، وحتى أول يوليو/تموز الجاري نحو 324 ألف طن، محتلا المركز الثالث من بين المنتجات الزراعية المصدرة إلى الخارج، ومن المتوقع تصدير 451 ألف طن خلال الشهور المقبلة وحتى نهاية العام.

ونوّه المصدر، بأن كميات محصول البصل المتبقية للاستهلاك المحلي، أي بعد التصدير بالكامل، لا تقل عن 2.2 مليون طن، مشيرًا إلى أنها كميات موجودة في الأسواق ولدى المزارعين والتجار، وتكفي احتياجات السوق المحلي

حال طرحها.

وأضاف المصدر أن البصل من المحاصيل التي تتحمل فترات تخزين طويلة دون أن تفسد، ما يساعد المبتكرين في تخزينه بغرض التحكم في الأسعار، وتحقيق مكاسب مادية كبيرة، مشيراً إلى أن إنتاج هذا العام من البصل بلغ نحو 3 مليون طن.

## الانسحابات تتوالى من "الحوار الوطني" بعد الحكم بحبس باتريك جورج

( سياسي . المنصة )

ألقى الحكم الذي قضت به محكمة جناح أمن الدولة طوارئ بسجن الباحث باتريك جورج 3 سنوات، بظلاله على الحوار الوطني، إذ انسحب الحقوقي نجاد البرعي من عضوية "مجلس الأمناء"، والمحامي أحمد راغب من دوره كمساعد مقرر لجنة حقوق الإنسان، فيما جمّد الكاتب الصحفي خالد داود مشاركته بالحوار على نحو شخصي.

### حكم غير قابل للطعن بالسجن 3 سنوات للباحث باتريك جورج

قضت محكمة جناح أمن الدولة طوارئ في المنصورة، بسجن الباحث باتريك جورج 3 سنوات، بتهمة "نشر أخبار كاذبة على خلفية مقال رأي نشره عن أوضاع المسيحيين في مصر". وسبق أن قضى جورج نحو 22 شهراً محبوساً احتياطياً على ذمة القضية ذاتها.

ويعد الحكم الصادر بحق جورج نهائياً وغير قابل للطعن، استناداً لصدوره من محكمة أمن الدولة طوارئ، التي لا يجيز قانون الطوارئ الطعن على أحكامها بأي وجه من الوجوه، ولا تكون تلك الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية.

وبحسب المحامية هدى نصرالله، للمنصة، فإن قوات الأمن بمحكمة المنصورة تحفظت على جورج، الذي كان حاضراً للجلسة، وذلك في أعقاب النطق بالحكم، تمهيداً لترجيحه لأحد السجون لتنفيذ المدة المتبقية.

وأضافت نصرالله، أن فريق الدفاع عن جورج يبحث في الوقت الحالي مسألة معرفة مكان احتجازه، وبعدها دراسة التقدم بتظلم لمكتب شؤون أمن الدولة بمجلس الوزراء، والمختص بنظر التظلمات على الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في قضايا أمن الدولة طوارئ، وهو ما يمكن أن يوقف التصديق على الحكم.

وقضى باتريك الذي أفرج عنه في ديسمبر/كانون الأول الماضي، نحو 22 شهراً محبوساً احتياطياً على ذمة القضية منذ إلقاء القبض عليه في فبراير/شباط 2020. ويعمل باحثاً في القضايا الاجتماعية وحقوق الإنسان، ويدرس في جامعة بولونيا في إيطاليا.

وأحيل جورج للمحاكمة في سبتمبر من العام الماضي، بعد أن قضى نحو سنة ونصف قيد الحبس الاحتياطي، بتهمة "إذاعة أخبار وبيانات وشائعات كاذبة بالداخل والخارج" على خلفية نشره مقال رأي في يوليو/تموز 2019 انتقد فيه ما يتعرض له مسيحيو مصر، تحت عنوان "تهجير وقتل وتضييق: حصيلة أسبوع في يوميات أقباط





وبعد حملة قادتها عدة منظمات حقوقية مصرية ودولية تستنكر فيها إحالته للمحاكمة، أخلت المحكمة سبيله لكن على ذمة القضية التي حملت رقم 1086 لسنة 2021 جنح أمن دولة طوارئ.

## سجن باتريك جورج يهز "الحوار الوطني" .. انسحاب "البرعي" و"راغب" والحركة المدنية تدرس موقفها

انسحب المحامي الحقوقي نجاد البرعي من عضوية مجلس أمناء الحوار الوطني، على خلفية الحكم الصادر، اليوم، بسجن الباحث باتريك جورج لمدة 3 سنوات، بتهمة "نشر أخبار كاذبة"، وكذلك أعلن مساعد مقرر لجنة حقوق الإنسان بالحوار الوطني أحمد راغب، انسحابه من الحوار الوطني، فيما تدرس الحركة المدنية الديمقراطية اتخاذ موقف رسمي من الحوار، بحسب المتحدث باسم الحركة. وفي الوقت ذاته طالب عضو لجنة العفو الرئاسي طارق العوضي رئيس الجمهورية بعدم التصديق على حكم حبس جورج.

وقضت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ في المنصورة، بسجن جورج 3 سنوات، بتهمة "نشر أخبار كاذبة على خلفية مقال رأي نشره عن أوضاع المسيحيين في مصر". وسبق أن قضى جورج نحو 22 شهرًا محبوسًا احتياطيًا على ذمة القضية ذاتها. ويعد الحكم نهائيًا وغير قابل للطعن، استنادًا لصدوره من محكمة أمن الدولة طوارئ، التي لا يجيز قانون الطوارئ الطعن على أحكامها بأي وجه من الوجوه، ولا تكون تلك الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية.

واعتبر البرعي، في تغريدة له على تويتر، أن وجوده في مجلس أمناء الحوار الوطني بعد حكم باتريك "بلا جدوى"، مضيفًا "قبلت العضوية كمتطوع في محاولة مني لتجسير الفجوة بين حركة حقوق الإنسان وبين الدولة ومؤسساتها ولكن لم أنجح. أعتذر عن الفشل وأتحنى عن العمل العام تمامًا".

وفي السياق، اعتبر المتحدث الرسمي باسم الحركة المدنية خالد دلويد، أن الحكم صادم ومحزن ويتعارض مع كافة الأجواء التي كان مقررًا أن تشهدها البلاد منذ انطلاق الحوار الوطني، مؤكدًا أن الحركة لم تتبنى موقفًا رسميًا حتى الآن، ولكن يظل الأمر محل دراسة ومناقشة.

وأضاف داود للمنصة، أن "الحكم يزيد من الضغوط على أعضاء الحركة المدنية للتساؤل حول جدوى الاستمرار والمشاركة في الحوار الوطني، باعتبار أن مشاركتهم جاءت في الأساس من أجل فتح المجال العام وخروج كافة المحبوسين". وأعلن داود تجميد مشاركته في الحوار الوطني، على نحو شخصي.

وقبيل انطلاق جلسات الحوار في 3 مايو/أيار، تمسكت الحركة المدنية بـ"الإفراج عن سجناء الرأي"، كشرط للمشاركة.

وإلى ذلك، أعلن مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حسام بهجت، والتي يتولى محاموها الدفاع عن باتريك في القضية، في بوست على فيسبوك، مخاطبة النائب العام ليصدر أوامره بإخلاء سبيل جورج فورًا تطبيقًا للكتاب الدوري للنيابة العامة رقم 10 لسنة 2017 بشأن تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ.

وينص البند السادس من الكتاب الدوري المشار إليه، على أنه "إذا قدم المتهم للمحاكمة مفرجًا عنه وقضي عليه بعقوبة مقيدة للحرية فيجب إخلاء سبيله فورًا دون تنفيذ العقوبة انتظارًا لما سوف تقرره جهة التصديق بشأن الحكم الصادر ضده".

وأوضح بهجت، للمنصة، أن الأولوية "حاليًا للعمل على إخلاء سبيل جورج، وفورا من مديرية أمن المنصورة". وكانت المحامية **هدى نصر الله**، سبق أن أعلنت للمنصة، أن قوات الأمن بمحكمة المنصورة تحفظت على جورج، الذي كان حاضراً للجلسة، تمهيداً لترحيله لأحد السجون لتنفيذ المدة المتبقية. من جهة، طالب عضو لجنة العفو الرئاسي طارق العوضي، في **يوسيت** على فيسبوك، "رئيس الجمهورية بما له من صلاحيات دستورية وقانونية برفض التصديق على الحكم الصادر اليوم بحق باتريك".

## بنك مصر في طريقه للحصول على رخصة "بنك رقمي"

(اقتصادي . اقتصاد الشرق مع بلومبيرغ )

تقدّم بنك مصر للسلطات المختصة من أجل الحصول على رخصة بنك رقمي، بحسب رئيسه محمد الإتربي لـ "اقتصاد الشرق".

وأضاف أن رأسمال البنك المزمع المصرح به يبلغ 2.5 مليار جنيه مصري، والمدفوع مليار جنيه؛ "ولدينا عروض من مستثمرين أجانب للدخول كشركاء بالبنك الرقمي".

أصدر البنك المركزي المصري، الأسبوع الماضي، قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية، بما يتيح للعملاء خدمات مصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية فقط.

**مصر تتيح تراخيص بنوك رقمية برأسمال يعادل 65 مليون دولار**

تشترط القواعد الجديدة أن يكون المساهم الأكبر في البنك الرقمي، مؤسسة مالية ذات سابقة أعمال في أنشطة مماثلة بنسبة لا تقل عن 30% من إجمالي رأس المال.

كما تضمنت اشتراطات الترخيص، ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع عن مليار جنيه (65 مليون دولار أميركي وفقاً لسعر الصرف الرسمي)، عند الرغبة في ممارسة أعمال البنوك كافة، باستثناء تمويل الشركات الكبرى، مع إمكانية إلغاء هذا الاستثناء إذا بلغ رأس المال 4 مليارات جنيه.

**بنك مصر يعتزم إطلاق شركة مدفوعات إلكترونية جديدة خلال 3 شهور**

كما كشف الإتربي بمقابله مع "اقتصاد الشرق" أن افتتاح فرع بنك مصر في المملكة العربية السعودية سيتم في سبتمبر.

في سبتمبر 2021، حصل بنك مصر على موافقة مجلس الوزراء السعودي لفتح فرع في المملكة العربية السعودية.

وأفصح البنك في بيان حينها أنه يخطط لفتح فروع ومكاتب تمثيل بدول عديدة لتعزيز تواجد بالخارج، حيث يستهدف البنك خلال السنوات الخمس القادمة إنشاء وحدات تابعة بأشكال مختلفة.

يتواجد بنك مصر في الخارج من خلال خمسة فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع بباريس وبنكين تابعين في كل من ألمانيا ولبنان، بالإضافة إلى أربعة مكاتب تمثيل للبنك في كل من الصين "كوانزو" وروسيا "موسكو" وكوريا الجنوبية "سيول" وإيطاليا "ميلانو".

## التخطيط: مصر زادت حجم استثماراتها في بنيتها التحتية إلى حوالي 400 مليار دولار بالسنوات الماضية

( اقتصادي . مصراوي )

قالت هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن مصر زادت حجم استثماراتها في بنيتها التحتية في السنوات القليلة الماضية إلى حوالي 400 مليار دولار، كجزء من الاستثمارات الوطنية المستدامة في جميع أنحاء البلاد.

جاء ذلك، خلال كلمتها في افتتاح أعمال الشق الوزاري بالمنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة بالأمم المتحدة بنيويورك والذي تنطلق فعالياته خلال الفترة من 10 إلى 19 يوليو الجاري، بحسب بيان للوزارة اليوم الثلاثاء.

وتابعت السعيد أنه على الرغم من التحديات المتعددة والمتشابكة التي تواجه العالم، فإن مصر تلتزم بتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات بما يتسق مع رؤية مصر 2030، حيث تتخذ خطوات ملموسة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء محافظاتنا.

وحول أهداف التنمية المستدامة التي يركز عليها المنتدى لهذا العام، أشارت السعيد، إلى قلق مصر فيما يتعلق بتحقيق هدف المياه النظيفة والصرف الصحي، وفقاً لنتائج التقرير التجميعي للهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة.

## وفاة اللواء إسماعيل عثمان العضو السابق بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة

( سياسي . القاهرة 24 )

رحل عن عالمنا اللواء إسماعيل عثمان، العضو السابق بـ المجلس الأعلى للقوات المسلحة، عن عمر ناهز 71 عاماً. وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قد أحال اللواء إسماعيل عثمان، إلى التقاعد وذلك لبلوغه السن القانوني للتقاعد.

من هو اللواء إسماعيل عثمان؟

اللواء إسماعيل عتمان كان قد تولى مدير الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة، بالإضافة إلى كونه عضواً بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة. وهو أول من أعلن تضامن القوات المسلحة مع الشباب المصري في 31 يناير 2011، حيث توجه إلى التلفزيون المصري وألقى خطاباً، أكد فيه أن القوات المسلحة تقدر المطالب المشروعة للشعب المصري، وكان ذلك بعد اشتباكات عنيفة خلال ثورة 25 يناير ونزول القوات المسلحة المصرية إلى مدن ومحافظات الجمهورية.

## تراجع معدل المواليد إلى 21.2 لكل ألف نسمة عام 2022

( تصريحات . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء )

رصدت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تراجع معدل المواليد في مصر من 26.8 لكل ألف نسمة عام 2017 إلى 21.2 لكل ألف نسمة عام 2022، بينما ارتفع معدل الوفيات من 5.7 لكل ألف نسمة عام 2017 إلى 7.2 لكل ألف نسمة عام 2021 بسبب جائحة كورونا ثم انخفض مرة أخرى ليصل 5.8 لكل ألف نسمة عام 2022.

وانخفض معدل الزيادة الطبيعية من 21.1 لكل ألف نسمة عام 2017 إلى 13.9 لكل ألف نسمة عام 2021 ثم ارتفع مرة أخرى لتصل 15.4 لكل ألف نسمة عام 2022.

ومن المتوقع أن يصل عدد السكان عام 2032 إلى 123.7 مليون في حالة ثبات معدل الإنجاب عند 2.85 مولود لكل سيدة ويصل إلى 146 مليون عام 2042، بينما في حالة انخفاض معدل الإنجاب إلى 1.6 مولود لكل سيدة عام 2032 فمن المتوقع أن يصل عدد السكان حوالي 116.7 مليون عام 2032، ويصل إلى 126.5 مليون عام 2042.



## مساعي الهند للحد من انتشار الصين تتلاقى مع بحث القاهرة عن مخارج من أزمته الاقتصادية (دراسات . أسباب )

زيارة رئيس وزراء الهند إلى مصر هي الأولى من نوعها منذ عام 1997، وتأتي ضمن مساعي الهند لطرح نفسها كقطب على المسرح العالمي عبر بناء شراكات استراتيجية مع القوى الفاعلة في منطقة غرب آسيا وأفريقيا، وهو ما دفعها للانخراط في صيغة I2U2 مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" والإمارات، وصيغة للتعاون الثلاثي مع فرنسا والإمارات، فضلا عن صيغ تعاون ثنائي مع القوى الإقليمية التي تسعى لتعزيز مصالحها الوطنية والتحوط في علاقاتها الدولية في عصر تنافس القوى العظمى، كما هو الحال في علاقتها مع السعودية، وأخيرا مع مصر.

- وتحظى التوجهات الهندية بدعم واشنطن التي تريد توظيف دور الهند كقوة حليفة في وجه العملاق الصيني، لذا كان من الملفت أن زيارة "مودي" للقاهرة جاءت خلال رحلة عودته من الولايات المتحدة.
- ترى نيودلهي أن مصر تحظى بأهمية في أربع مناطق استراتيجية تشمل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وأفريقيا وغرب آسيا، لذا فإن تطوير العلاقات معها يساهم في تعزيز التواجد الهندي في الأسواق الأفريقية والأوروبية، وقد دعا "مودي" "السياسي" لحضور يوم الجمهورية الهندي في يناير/كانون ثاني 2023 بهدف تدشين حقبة جديدة من العلاقات الثنائية، وهو ما أعقب زيارة وزير الدفاع الهندي "راجنات



- سينغ“ إلى القاهرة في سبتمبر/أيلول 2022، وزيارة وزير الخارجية الهندي إلى القاهرة في أكتوبر/تشرين أول 2022، ثم جاءت زيارة “مودي” الأخيرة لتتضمن إعلان الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.
- من جانبها تسعى مصر إلى تأمين واردات القمح من الهند في ظل استمرار الحرب في أوكرانيا، كما تحرص على جذب استثمارات هندية إلى المنطقة الصناعية بقناة السويس، واستخدام الأراضي المصرية كمنصة لتصدير البضائع الهندية إلى تركيا وأوروبا وشمال أفريقيا، وهو ما تقوم به حاليا بالفعل المجموعتين الهنديتين “سينمار للكيماويات” و “أديتا بيرلا” عبر شركتها التابعة “بيرلا كاريون ”، فضلا عن الاستفادة من خبرة نيودلهي في مجال الاتصالات والصناعات الدوائية والزراعة والطاقة المتجددة.
- تأتي الهند في المرتبة السابعة بين الشركاء التجاريين لمصر، وقد تؤدي مستهدفات تطوير التبادل التجاري التي أعلنها الجانبان إلى وضع الهند بين أكثر خمس شركاء تجاريين للقاهرة. والأهم من ذلك؛ فإن القاهرة فيما يبدو تسعى للحصول على خط ائتماني من الهند، بحسب وزير التموين المصري علي المصيلحي، وهو ما يعني أن الهند لن تكون مجرد شريك اقتصادي ولكن قد تصبح حليفا اقتصاديا لمصر التي تواجه أزمة اقتصادية. كما أن مناقشات الجانبين، والتي لم تسفر عن شيء بعد، تشمل أيضا التبادل التجاري بالعملة المحلية.
- من جانب عسكري؛ تسعى الهند إلى تغيير وضعها كأحد أكبر مستوردي الأسلحة في العالم بزيادة التصنيع الدفاعي المحلي، والاستفادة من الظرف الذي تمر به الصناعات الدفاعية الروسية عبر التصدير للأسواق الخارجية وتحسين ترتيبها المتواضع، في المرتبة 24، بين أكبر مصدري المواد الدفاعية عالميا. وتمثل مصر سوقا واعدة للأسلحة الهندية في ظل سعي القاهرة لتنويع مصادر وارداتها من الأسلحة. وقد سبق أن ناقش قائد القوات الجوية المصرية الفريق “محمد حلمي”، خلال زيارته للهند في يوليو/تموز 2022، استبدال طائرات “ميراج 5” القديمة التي تمتلكها مصر بـ 70 طائرة مقاتلة خفيفة متعددة المهام من شركة “هندوستان” الهندية.
- وفي البعد الأمني؛ لدى نيودلهي والقاهرة تصورا مشتركا تجاه بعض التهديدات الأمنية، مثل صعود حركة طالبان في أفغانستان، والتخوف من تنامي أنشطة الجماعات الإسلامية، ولذا تضمنت مذكرة التفاهم العسكري والأمني الموقعة بين البلدين في سبتمبر/أيلول 2022 شراكة استخباراتية بين جناح البحث والتحليل الهندي وجهاز المخابرات العامة المصري، فيما استضافت ولاية راجستان في يناير/كانون ثاني 2023 وحدة مصرية من القوات الخاصة قوامها 180 جنديا لإجراء تدريبات ثنائية مشتركة، كما يجري التنسيق لعقد اجتماع مستقبلي لمجموعة مكافحة الإرهاب المشتركة.
- من زاوية القوة الناعمة، ترى الهند في مصر التي يوجد بها الأزهر الشريف حليفا ضد الاتهامات الموجهة لها باضطهاد المسلمين، وضد التحركات الباكستانية في منظمة التعاون الإسلامي. وقد التقطت نيودلهي إشارة امتناع القاهرة عن الإدلاء بأي تعليقات سلبية ضدها خلال أزمة تصريحات المتحدث الرسمي باسم حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم، “نوبور شارما”، ضد النبي صلى الله عليه وسلم في عام 2022، فيما حرص “مودي” خلال زيارته للقاهرة على تفقد مسجد بنته طائفة البهرة، وذلك لإيصال رسالة بأنه متسامح تجاه المسلمين.
- في ظل تبني نيودلهي سياسة خارجية نشطة لتعزيز وجودها على المسرح العالمي، وبحث القاهرة عن مخارج من أزمته الاقتصادية المتفاقمة، يتوقع أن يزداد التعاون بين البلدين لتحقيق مصالحهما المشتركة، وبالأخص في ظل دعم واشنطن لتلك النوعية من الشراكات على حساب الحضور الصيني في الشرق الأوسط، ووجود رصيد من علاقات الصداقة التاريخية بين الجانبين.

## تلف كميات من الحبوب المُحتجزة في الموانئ نتيجة طول فترة تخزينها

( اقتصادي . مدى مصر )

اشتكى مستوردون من تلف كميات من الحبوب المُحتجزة في الموانئ نتيجة طول فترة تخزينها، مع استمرار أزمة الإفراجات الجمركية تأثرًا بندرة العملة الصعبة، فيما وصلت ديون الحكومة والقطاع الخاص مقابل الحبوب الروسية المستوردة إلى 320 مليون دولار.

كانت عملية الإفراج عن الحبوب المستوردة شهدت تحسُّنًا بداية من منتصف يناير الماضي، ثم تراجع تدريجيًا حتى توقف بعد عيد الأضحى، وأواخر يونيو الماضي، بحسب مستورد الحبوب، هشام سليمان الذي قال: «من بعد العيد محصلتش إتاحات دولارية للحبوب، رغم أنها من أولويات الحكومة. الإفراجات الوحيدة اللي بتحصل للناس اللي عندها مصدر دولاري خارجي من التصدير أو عندهم شركات برّھ فيقدروا يوفروا الدولار من برّھ برّھ».

## ركود الأسواق أو التعويم.. خيارات مصر "المرّة" كما يتوقعها الخبراء

( اقتصادي . العربي الجديد )

رصد خبراء اقتصاد توجه الحكومة المصرية لكبح التضخم بدفع الأسواق إلى مزيد من الركود، خلال الفترة المقبلة، لمواجهة غلاء ارتفع إلى معدلات غير مسبوقة، بنحو 35.7% بالمدن في يونيو/ حزيران الماضي، متخطيا المعدل القياسي المحقق، في إبريل/ نيسان 2017 بنسبة 30.6%، عقب التعويم الأول للجنيه في 2016.

أكد الخبراء أن تسارع معدل التضخم بأسعار المستهلكين وخاصة السلع الغذائية التي فاقت نسبتها 62%، مع قفزات بالتضخم الأساسي لمستوى تاريخي ليتجاوز 41%، الشهر الماضي، وضع الحكومة بين خيارين كلاهما مر، إما السير في اتجاه تحرير عاجل لسعر الصرف، يدفع الجنيه إلى مزيد من التراجع والتضخم إلى معدلات غير معلومة القيمة، أو الانكماش بضغط النفقات والاحتفاظ بالسيولة، والتضحية بالتوجه نحو ركود الأسواق. فسر الخبراء لجوء البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي المتضمن العملة المحلية المتداولة والودائع تحت الطلب بالجنيه من 23.1% في نهاية يونيو 2022، ليصل إلى 31.9% في نهاية مايو/ أيار الماضي 2023، بأن الحكومة عالقة بين التضخم والركود، فلبأت إلى الركود خوفا من المخاطر الشديدة التي تسببها معدلات التضخم المفزعة على أسعار السلع والضغط على العملة.

كشفت بيانات البنك المركزي عن ارتفاع المعروض النقدي الموجه لإقراض الحكومة من 1.06 تريليون جنيه، في يونيو 2022، إلى 1.48 تريليون جنيه بنهاية مايو 2023، وهي الفترة التي شهدت أعلى ارتفاع بمستوى الدين العام، مع زيادة في سعر الفائدة بمقدار 1000 نقطة أساس.

تتوقع مؤسسات تمويل دولية ارتفاع معدلات التضخم إلى 39%، بنهاية سبتمبر/ أيلول المقبل، متأثرة بزيادة أسعار الكهرباء والوقود والسلع الأساسية، مع شح الدولار وتراجع قيمة الجنيه، وتمويل الحكومة المشروعات المدرجة بالموازنة الجديدة 2023/ 2024 بالعجز، قدرته مبدئيًا بنحو 40%. وفي الوقت الذي يبلغ فيه الدولار نحو 31 جنيها رسميًا، يتجاوز سعره 40 جنيها في السوق الموازية.

وكشفت بيانات الميزانية العامة عن تصاعد مستمر بالعجز المالي، وصل عام 2021/2022 إلى 486 مليار جنيه، وعن عجز محقق للعام 2022/2023 بلغ 723 مليار جنيه، ارتفع إلى 824 مليار جنيه بموازنة 2023/2024. يأتي توجه الحكومة نحو دفع الأسواق إلى الركود، لخفض الطلب على السلع، خاصة المستوردة، في ظل تراجع النشاط الاقتصادي غير النفطي، واستمراره عند مستوى أقل من 50 نقطة، للشهر 31 على التوالي، مدفوعا بانخفاض الجنيه وشح الدولار وندرة مستلزمات الإنتاج، والقيود على الواردات، والتضخم، وارتفاع تكاليف التشغيل وفقا لمؤشر ستاندرد آند بورز.

اعتادت الحكومة مواجهة العجز بالموازنة بطباعة المزيد من النقود مع المخاطرة برفع الأسعار ومعدلات التضخم، متجاهلة عدم التناسب بين حجم السلع والإنتاج بالنقود واللجوء إلى الاستدانة من الخارج بمبالغ تراوح قيمتها ما بين 15 و30 مليار دولار سنويا، منذ عام 2016 حتى عام 2022. وأعلنت مؤسسة الرئاسة أنها استغلت جزءا من السيولة المالية المتوافرة لديها في شراء الدولار من السوق الموازية لتغطية جزء من احتياجات الجهات الحكومية للواردات الأجنبية من السلع الأساسية والأدوية ومستلزمات الإنتاج خلال العام المالي المنصرم.

أرجع خبير التمويل والاستثمار رشاد عبده توجه الحكومة إلى كبح الطلب واختيار الركود، لخوفها من المخاطر الشديدة للتضخم، التي فاقت معدلات تاريخية بنحو 35.7%، رسميا، مشيرا إلى صعوبة السيطرة على الأسعار في ظل هذا التضخم المتصاعد، لا سيما أن هناك تقارير دولية تشير إلى ارتفاعه عن تلك المعدلات بنسب كبيرة.

ينفي عبده في حديثه لـ "العربي الجديد"، قدرة الحكومة على طبع المزيد من النقود في الفترة الحالية، إلا بقيمة المبالغ غير الصالحة للاستهلاك، وطرحها بأشكال جديدة، كبديل للإهلاك المقنن سنويا.

يرجع خبير التمويل والاستثمار زيادة المعروض النقدي بالعملة المحلية المتداولة والودائع تحت الطلب لتفضيل البنوك والشركات والمواطنين ادخار أموالهم بالجنيه للحصول على عائد دوري يساعدهم على مواجهة أعباء المعيشة ومرتفع وصل إلى نحو 25% بالبنك المركزي، لتعويض جزء من الخسائر المحققة بقيمة العملة، والتي أصبحت عوائدها بالسالب في ظل ارتفاع قياسي بمعدل تضخم أسعار السلع وهو مؤشر أساسي صادر عن البنك المركزي.

يوضح عبده التزام الحكومة باتفاق مع صندوق النقد الدولي، وقعته في ديسمبر/ كانون الأول 2022، يقضي بعدم لجوئها إلى طباعة نقود جديدة بدون إخطار واتفاق مسبق مع إدارة الصندوق، مشيرا إلى مراقبة لجان المتابعة الدورية بالصندوق لهذا الأمر عن كثب، كل 3 أشهر، وفي حال اعتماد المراجعة يقدم الصندوق قسما ماليا من إجمالي قرض قيمته 3 مليارات دولار، يمتد حتى عام 2026.

يؤكد عبده عدم مخاطرة الحكومة بطبع المزيد من النقود، وإلا أخرجت نفسها من التزام تعهدت به يوفر لها ضمانات مالية وقروضا دولية، مشيرا إلى أن كبح الطلب سيمكنها من توفير الدولار الموجه لشراء الواردات وتوفير السيولة المالية التي تساعدها على تطبيق مرونة سعر الصرف، باعتباره من أهم الالتزامات التي يشدد صندوق النقد على تعميمها في الفترة المقبلة.

ومن جانبه، يعتبر أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس، تامر راضي، أن زيادة السيولة النقدية والودائع بالبنك المركزي مؤشر إلى زيادة التدفقات النقدية من أنشطة إنتاجية عديدة وتحرك الأسواق. وأشار راضي إلى زيادة حركة السياحة وعودة المصريين من الخارج، مع توجه الحكومة إلى التقشف بالمصروفات، الأمر الذي خفض المضاربة على الدولار، ودفع الناس إلى زيادة المدخرات والاقبال على شراء سندات الخزنة التي تحقق أرباحا عالية بالجنيه.

وقال راضي لـ "العربي الجديد"، إن قراءة الغرب للسياسة النقدية المتعلقة بالتضخم تختلف عما يحدث في مصر،

حيث إن مواجهة التضخم في الولايات المتحدة وأوروبا على سبيل المثال تتطلب رفع سعر الفائدة على الدولار واليورو والإسترليني، لخفض السيولة في أيدي المستهلكين، لكبح الطلب على السلع ودفع المستهلكين إلى زيادة الإنتاج، مشيراً إلى أن التضخم لدينا مرتبط بضغط خارجي، بدأت مع انتشار وباء كورونا والحرب في أوكرانيا مع ندرة السلع وشح العملة الصعبة. يؤكد راضي أن سحب السيولة من أيدي الأفراد إلى البنوك يساعد على تحجيم الطلب في ظل ندرة العرض وارتفاع الأسعار، مع التزام الحكومة بالعمل على خفض العجز بالموازنة، وترشيد النفقات بمعدلات كبيرة، وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير لتوليد العملة الصعبة.

ويشير راضي إلى أن موجات الركود الاقتصادي أصبحت مشكلة عالمية، بدأت بالولايات المتحدة، وانتقلت إلى أوروبا، وتأثرت بها الأسواق المرتبطة بهما، ومنها مصر، مبيناً أن حلها يجري هناك عبر تخفيض الضرائب وزيادة النفقات العامة، وهي أمور يصعب تطبيقها لدينا، لندرة إيرادات الموازنة العامة. ويحمل خبراء الحكومة مسؤولية زيادة معدلات التضخم بسبب إنفاقها ببذخ على مدار 10 سنوات على مشروعات غير إنتاجية من قروض باهظة الكلفة رفعت الديون الأجنبية من 42 مليار دولار عام 2104 إلى 165 مليار دولار في نهاية مارس/ آذار 2023.

## مع انتهاء مهلة الأربعة أشهر.. ملامح اتفاق مصري إثيوبي بخصوص سد النهضة

( سياسي . العربي الجديد )

قالت مصادر مصرية مطلعة على مفاوضات سد النهضة إن هناك " ملامح اتفاق مزعم الإعلان عنه في انتهاء مدة الأشهر الأربعة التي حددها البيان المصري الإثيوبي المشترك " قبل أيام عقب اللقاء بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد في القاهرة.

وتخلل ذلك اللقاء اتفاق على "الشروع في مفاوضات عاجلة للانتهاء من الاتفاق بين مصر وإثيوبيا والسودان لمء سد النهضة وقواعد تشغيله"، و"بذل جميع الجهود الضرورية للانتهاء من هذا الاتفاق خلال أربعة أشهر".

وقال البيان إنه "خلال فترة هذه المفاوضات، أوضحت إثيوبيا التزامها، في أثناء ملء السد خلال العام الهيدرولوجي 2023-2024، بعدم إلحاق ضرر ذي شأن بمصر والسودان، بما يوفر الاحتياجات المائية لكلا البلدين".

### توافق مسبق بين القاهرة وأديس أبابا

وقال دبلوماسي مصري، لـ"العربي الجديد"، طالباً عدم ذكر اسمه، إن "الاتفاق المشار إليه والذي ستدور حوله المفاوضات، يحظى بتوافق مسبق بين القاهرة وأديس أبابا، بشأن كونه اتفاق تعاون ليس ملزماً"، على حد تعبيره.

وأوضح الدبلوماسي المصري أن "الاتفاق المشار إليه، قائم على تصور الشراكة الاقتصادية، التي سبق وطرحتها دولة الإمارات"، مشدداً على أن "عنصر التوقيت، لعب دوراً كبيراً في الوصول إلى تلك المرحلة". وتابع: "ربما لولا



قرب موعد الانتخابات الرئاسية (المقررة العام المقبل)، لما قبلت الإدارة المصرية بهذا التصور، خصوصاً أنه مطروح من جانب أبوظبي منذ أكثر من عامين، ورفضته القاهرة في أكثر من مناسبة".

---